لقد أثّر الوضع الدينامي الذي تظهره التطورات في القطاع الفلسطيني داخل «الخط الاخضر» بالسلب في المنظومة الاستيطانية الاسرائيلية. فعدد السكان الفلسطينيين في مناطق سكنهم أخذ في التعاظم بصورة سريعة، ويشهد على ذلك الانتشار الواسع للتجمعات السكنية على سفوح الجبال في الجليل والمثلّث (امتدادات مادية وبراعم متروبولية كبيرة). بل بدأ يتطور فيها كيان ثقافي ـ اقتصادي ـ سياسي مستقل ومتماسك ومعاد لاسرائيل، قد لا يمكن السيطرة عليه مستقبلاً. أضف الى ذلك، انه في الوقت الذي تشتد صعوبات الاستيطان اليهودي في المناطق الفلسطينية، وهي بصورة عامّة على الجبال والتلال وانحداراتها، فان السكان الفلسطينيين نجحوا في الزحف الى المناطق التي اعتبرت في السابق أراضي يهودية. وفي حين قام الاسرائيليون ببناء نحو ٢٣٠ مستوطنة في الفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٦ داخل «الخط الاخضر»، فان الاضافة الديمغرافية في هذه المستوطنات كانت ضئيلة.

مرحلة الاستيطان في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧

شهدت فترة السبعينات تغيّرات متسارعة وذات دلالة في الخارطة الاستيطانية، تأثرت بالوضع السياسي الجديد الذي تشكل في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث امتد الاحتلال الاسرائيلي الى مناطق ذات طابع مختلف، من الناحية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والديمغرافية، وفرضت، لاسباب سياسية وأمنية، انتشاراً استيطانياً جديداً، سواء في نطاق «الخط الاخضر» أو في ما وراءه. في ضوء هذا الوضع الجيو ـ سياسي الجديد، تأثرت المنظومة الاستيطانية بعملية رسم الحدود الجديدة، وسعت اسرائيل الى خلق سلسلة من الوقائع المفروضة، من خلال الاستيلاء على الاراضي والاستيطان. فعلى الصعيد الديمغرافي، أُفرغت تلك المناطق من مئات الآلاف من سكانها الفلسطينيين منذ أيام الاحتلال الاولى. وعلى الصعيد الاقتصادي، الحق اقتصاد الاراضي المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، حسب النمط الاستعماري المعروف، بحيث أصبحت اسرائيل أكبر مصدر الى المناطق المحتلة (٩٠ بالمئة من اجمالي واردات الضفة من اسرائيل)، وأكبر مستورد (٥٥ بالمئة من اجمالي صادرات الضفة يذهب الى اسرائيل)[٤].

بالنسبة الى الاستيطان، انجزت اسرائيل الكثير، قياساً بعدد السنوات التي نفّذت خلالها النشاطات الاستيطانية على صعيدي الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية او اقامة المستوطنات. فمن خلالها، استطاعت سلطات الاحتلال السيطرة المباشرة، وغير المباشرة، على نحو ٢٨٤٠٠٠٠ دونم من أراضي الضفة الفلسطينية، أي بنسبة ٥٢ بالمئة، خصص منها نحو ١٤٠ ألف دونم لاغراض الاستيطان[٥]. أمّا في قطاع غزة، فقد بلغت المساحة المستولى عليها نحو ٤٠ الف دونم من مجموع مساحة القطاع البالغة ٣٦٢ الف دونم، أي بنسبة ١١ بالمئة[٦]. ومع ذلك، هناك صعوبة حقيقية تنبع من مسألة تحديد العدد الفعلي لعدد المستوطنات والمستوطنين في الاراضي المحتلة. ويرجع ذلك الى:

١ ـ تخلق المصطلحات الصهيونية والتقسيمات الادارية الاستيطانية قسطاً كبيراً من الالتباس حول النشاط الاستيطاني في الضفة الفلسطينية بالاساس. فمصطلح «يهودا والسامرة» يطلق احياناً على الضفة بكاملها (بدون القدس الشرقية)، وأحياناً أخرى يستثنى منها غور الاردن. ومن هنا يتباين عدد المستوطنات والمستوطنين تبعاً للمقصود بذلك المصطلح.

٢ ـ تستثني جميع المصادر الصهيونية ـ الاسرائيلية الرسمية، وغير الرسمية، منطقة القدس العربية من أي احصاء للمستوطنات والمستوطنين في الضفة الفلسطينية، باعتبارها ضمّت، رسمياً، الى اسرائيل، في حين ان جزءاً كبيراً من النشاط الاستيطاني متمركز حول مدينة القدس، بهدف